



وأضافت إن "المحكمة ذاتها أصدرت في قضية أخرى أمر استقدام بحق أحد الضباط في مديرية شرطة المحافظة، على خلفية وجود فساد مالي تمثل بمغالاة في الأسعار وتقديم وصولات وعروض وهمية وغير مسجلة في غرفة التجارة للعقد الخاص بتأهيل مرأب العجلات في مقر مديرية شرطة نينوى".

وكانت الهيئة قد أعلنت عن "صدور أوامر استقدام وقبض بحق مسؤولين محليين في محافظة نينوى، من بينهم محافظون سابقون ورئيس وأعضاء في مجلس المحافظة، فضلاً عن صدور أحكام تراوحت بين الحبس والسجن شملت بعضهم؛ على خلفية قضايا تتعلق بالفساد وهدر للمال العام".